

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



اللجنة التنظيمية

الدورة الأولى

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غاسبار مارتينيز (أنغولا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

طلبات مقدمة إلى اللجنة التنظيمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة سابقاً تحت الرمز PBC/2/OC/SR.1، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ انظر PBC/1/INF/2.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

إقرار جدول الأعمال (PBC/1/OC/4)

١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة PBC/1/OC/4.

٢ - السيد عبد العزيز (مصر)، يؤيده السيد ماهوترا (الهند)، والسيد وولف (جامايكا)، والسيدة بيرس (المملكة المتحدة)، والسيد كنيانزيف (الاتحاد الروسي)، والسيد تاريس دا فونتورا (البرازيل)، والسيد كابرال (غينيا - بيساو)، والسيد ايدوكو (نيجيريا)، تساءل عن ضرورة وجود جدول أعمال للدورة بأكملها، وهو ما قد يكون مقيداً لحركة اللجنة، ولكنه يرى أن حذف البندين ٢ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت سيكون مناسباً لتلك الجلسة.

٣ - أمين اللجنة: أوضح أن جدول الأعمال المؤقت، الذي أقرته هيئة المكتب، هو جدول أعمال للدورة تمشياً مع الأسلوب المتبع في الكثير من الأجهزة الفرعية الأخرى المطالبة برفع تقارير سنوية إلى المنظمة الأم. وأضاف أنه رغم أن بنود الجدول المقترحة من شأنها أن تمكن اللجنة التنظيمية من القيام بعملها، فإن إقرار جدول الأعمال المؤقت لن يحول دون إدراج بنود أخرى فيه أثناء انعقاد الدورة.

٤ - السيدة ماكاسكي (الأمين العام المساعد، مكتب دعم بناء السلام): قالت إنه لا شك في أن اللجنة ستكون هي الفيصل في إجراءاتها وفي قرارها بشأن جدول أعمال كل جلسة، ولكن ربما كانت هناك فائدة من وراء وجود جدول أعمال للدورة كما هو الحال في الأجهزة الأخرى للجمعية العامة.

٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد اعتماد جدول الأعمال المؤقت، مع حذف البندين ٢ و ٤ ليكون جدول

أعمال الجلسة الأولى من الدورة، مع تأجيل مسألة جدول أعمال الدورة.

٦ - اعتمد جدول الأعمال بصيغته المعدلة شفويًا.

تعيين رئيس للجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون

٧ - السيدة غالاردو هيرانانديز (السلفادور): أوضحت أنه طبقاً للمادة ١ (ج) من النظام الداخلي للجنة بناء السلام فإن الرئيس ونائبيه ينبغي أن يترأسا الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه، ما لم تقرر اللجنة التنظيمية غير ذلك. ولذا قررت هيئة المكتب أن تقترح على اللجنة أن يتولى رئيس اللجنة رئاسة لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون.

٨ - السيد كابرال (غينيا - بيساو): قال إنه ليس لدى وفد بلاده اعتراض على هذا الاقتراح، بشرط أن يكون مفهوماً أن القرار النهائي يظل متروكاً للجنة التنظيمية وليس لهيئة المكتب.

٩ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد منه أن يرأس اللجنة المخصصة لسيراليون إلى أن تصبح هذه اللجنة في وضع يسمح لها باختيار رئيس آخر. وأضاف أن النقاش حول اللجنة المخصصة لبوروندي ما زال مستمراً، وأن هذا الموضوع ينبغي تأجيله.

١٠ - وقد تقرر ذلك.

طلبات مقدمة إلى اللجنة التنظيمية

الطلبان المقدمان من السويد ومن منظمة المؤتمر الإسلامي لدعوتهما إلى عضوية لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون

١١ - الرئيس: ذكر بأنه تلقى رسالة مؤرخة ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ طلبت فيها السويد دعوتها إلى عضوية لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون.

١٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد دعوة السويد ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى عضوية لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون.

١٩ - وقد تقرر ذلك.

الطلبان المقدمان من الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي للاشتراك في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام

٢٠ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى الطلبين اللذين تلقاهما من الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي للاشتراك في جميع جلسات لجنة بناء السلام تطبيقاً للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وحيث أن المسألة ما زالت موضع مشاورات، فإنه يقترح تأجيل هذه المسألة إلى موعد لاحق.

٢١ - السيد ماتوسيك (ألمانيا): شرح الأسباب المنطقية وراء ضم الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، قائلاً إن لأعضاء الاتحاد حقوق سيادية ثابتة في الاتحاد الأوروبي في إطار التكامل الأوروبي، وأضاف أن الاتحاد الأوروبي له وضع المنظمة فوق الوطنية، وهو عنصر فاعل وجهة مانحة في حد ذاته. بل إنه في الحقيقة يقدم أكثر من نصف المعونة الرسمية للتنمية في مختلف أنحاء العالم. ومضي يقول إنه إذا كانت القيمة التي أضافتها لجنة بناء السلام مقارنةً بالأشكال السابقة هي أنها تسعى إلى أن تشمل كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبما أن الاتحاد الأوروبي واحد من أهم أصحاب المصلحة في العالم، فإن استبعاده من اللجنة التنظيمية سيكون معارضا لروح لجنة بناء السلام والغرض منها.

٢٢ - السيد مانتوفاني (إيطاليا): أشار إلى أن طلب الاتحاد الأوروبي لا يستند إلى الفقرة ٩ من القرارات ذات الصلة فحسب، بل إن الاتحاد الأوروبي يريد أيضاً المشاركة في اللجان المخصصة لبلدان بعينها تطبيقاً للفقرة ٧ (ب) من

١٢ - السيد وولف (جامايكا)، يؤيده السيد كابرال (غينيا - بيساو) قال إن وفد بلاده يؤيد مشاركة السويد، ولكنه يؤيد التأكيد على ضرورة إجراء مشاورات أوسع مع جميع أعضاء اللجنة التنظيمية.

١٣ - السيد ماهوترا (الهند): أعلن أنه سيكون من المفيد أن توزع مثل هذه الطلبات في المستقبل كتابةً، قبل موعد الجلسة بيوم واحد على الأقل.

١٤ - السيد ميللر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يؤيد بشدة النقطة التي أثارها ممثل الهند. فاللجنة في بداية عملية دعوة العناصر الفاعلة ذات الصلة إلى عضوية لجان بناء السلام المخصصة لبلدان بعينها تطبيقاً للمادة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، مضيفاً أن اللجنة بحاجة إلى وضع إجراءات خاصة لذلك. وأوضح أنه من المفيد لو استطاعت اللجنة أن تتخذ قراراً بشأن قائمة التوصيات الشاملة التي أعدها مكتب الدعم لكل مجموعة مخصصة لبلد بعينه، والتي تضم جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة. وأوضح أن هذه القائمة يمكن تعديلها عند الحاجة.

١٥ - الرئيس: ذكّر الأعضاء بأن هذه القائمة الخاصة بلجنة سيراليون قد وزعت في الاجتماع الذي عقد يوم ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (PBC/1/OC/SR.2) وقال إن السويد تطلب ضمها إلى هذه القائمة.

١٦ - السيد أنطونيو (أنغولا): ذكر بأن هذه المسألة قد طرحت على بساط المشاورات غير الرسمية للجنة في الأسبوع السابق وأن الحاضرين أيدوا طلب السويد.

١٧ - السيد أكرم (باكستان)، يؤيده السيد عبد العزيز (مصر): قال إنه يفهم أن منظمة المؤتمر الإسلامي طلبت أن تتاح لها فرصة المشاركة في الجلسات المخصصة لسيراليون إلى أن يتخذ قرار نهائي بشأن عضويتها الدائمة، وأعرب عن أمله في أن يستجاب إلى هذا الطلب.

٢٦ - الرئيس: ذكّر بأن اللجنة وافقت بالفعل في مشاوراتها على ضرورة مشاركة المفوضية الأوروبية في الاجتماعات المخصصة لسيراليون وبوروندي.

٢٧ - السيد فرييك (بلجيكا)، والسيد كابرال (غينيا - بيساو)، والسيد تاريس دافونتورا (البرازيل)، والسيد ديروف (فرنسا): أشاروا إلى أنه رغم الموافقة على ضرورة دعوة المفوضية الأوروبية إلى المشاركة، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي بهذه الصفة لم توضح.

٢٨ - الرئيس: أوضح أن دعوة المفوضية الأوروبية تركت الباب مفتوحاً أمام تحديد شكل تمثيل وفدها. فإذا أرادت - عن طريق ترتيباتها الداخلية - أن يضم الوفد ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، فلها ذلك، وبناء على ذلك، فإن للاتحاد الأوروبي أن يشارك في تلك الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها تحت راية المفوضية الأوروبية.

٢٩ - وأضاف أنه مقتنع بأن اللجنة توافق على تأجيل النظر في طلبي المفوضية الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام.

٣٠ - وقد تقرر ذلك.

المشاورات مع منظمات المجتمع المدني

٣١ - الرئيس: قال إنه عملاً بالفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذان شجعا اللجنة على التشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، ومؤسسات القطاع الخاص المشاركة في أنشطة بناء السلام، حسب الاقتضاء، فقد أجريت مشاورات غير رسمية لمعرفة أفضل طرق العمل لضمان استفادة التشكيلات المحددة ببلد من مساهمة المجتمع المدني. وأضاف أن هذه المشاورات بحاجة إلى مزيد من الوقت. واستدرك قائلاً إنه نظراً لأن اللجنة سوف تبدأ أول اجتماعاتها المخصصة لبلدان بعينها في غضون بضعة أيام، فإنه

قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) الذي رخص بأن تضم اجتماعات اللجان المخصصة لبلدان بعينها ممثلين من "المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية"، واستطرد قائلاً إنه إذا تأجل القرار بشأن المشاركة العامة طبقاً للفقرة ٩، فإنه لا يرى أي عقبة أمام قرار بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها طبقاً للفقرة ٧ (ب).

٢٣ - السيد كابرال (غينيا - بيساو): قال إنه لا يشاطر إيطاليا تفسيرها للفقرة ٧ (ب) من القرارات، ففي إطار هذه الفقرة، التي تتعلق بالاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، فإن المنظمات الإقليمية لا تعني سوى المنظمات الخاصة بالإقليم المعني.

٢٤ - السيد مانتوفاني (إيطاليا)، تؤيده السيدة بيرس (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلاده يؤيد مشاركة المنظمات الأفريقية الإقليمية في الاجتماعات الخاصة بالبلدان الأفريقية. ومع ذلك، فقد أعرب عن أمله في أن تسعى اللجنة إلى اعتبار الاتحاد الأوروبي منظمة ذات صلة، عملاً بالفقرة ٧ (ب) من القرارات ذات الصلة، نظراً لمشاركته الطويلة في جهود الإغاثة، والتخطيط للتنمية وبرامجها، وحل النزاعات.

٢٥ - السيد وولف (جامايكا): قال إن وفد بلاده سجل موقفاً باعتباره من أوائل من أبدوا مشاركة الاتحاد الأوروبي في اجتماعات لجنة بناء السلام كجهة مانحة مؤسسية، عملاً بالفقرة ٩ من القرارات ذات الصلة. وأضاف أن وفد بلاده يمكن أن يؤيد أيضاً المشاركة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. واستدرك قائلاً إنه نظراً لما يبدو من أن اللجنة ينبغي أن تؤجل اتخاذ قرار بشأن مسألة من سيشارك في اللجنة التنظيمية، فإن على الأعضاء أن يكونوا على علم واضح بأنهم يقتصرون الآن على النظر في المشاركة في التشكيلة المحددة ببلد.

على اللجنة أن تبدأ في وضع تفاصيل وطرائق مشاركة المجتمع المدني طبقاً للمادة ٤ من النظام الداخلي المؤقت للجنة بناء السلام.

٣٥ - السيد ميللر (الولايات المتحدة الأمريكية): كرر النقاط التي أثارها المتحدثون السابقون، وقال إن وفده يشعر بالقلق لانعدام الشفافية ونقص المعلومات. إذ يبدو أن الفكرة هي أن يكون هناك ممثل واحد للمجتمع المدني، بينما الحقيقة هي أنه ينبغي أن يكون هناك أكثر من ممثل واحد لكي يعكس ذلك وجهات النظر والمساهمات المختلفة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني.

٣٦ - السيدة ماكاسكي (الأمين العام المساعد، مكتب دعم بناء السلام): وافقت على أن عدم تقديم معلومات كتابية إلى أعضاء اللجنة يعتبر مشكلة، ولكنها مشكلة ستحل على وجه السرعة مع تعيين المزيد من الموظفين في مكتب دعم بناء السلام. ولكنها استطردت قائلة إن هناك مشكلة أهم، ألا وهي أن أعضاء اللجنة لديهم وجهات نظر متعددة بشأن الدور الذي ينبغي أن تلعبه المنظمات غير الحكومية، مضيفاً أن الأمر بحاجة إلى مزيد من المداولات لتوضيح المبادئ التوجيهية. وضربت مثلاً بقولها إن أهم الجهات التي تقدم المساعدات تكون غالباً مجموعات موجودة خارج البلد، ومع ذلك فإن هناك شعور بأهمية إشراك المجتمع المدني المحلي.

٣٧ - واستطردت تقول إن الاقتراح المعروض على اللجنة بشأن الاجتماعين القادمين المخصصين لسيراليون وبوروندي، جاء في الواقع من مجموعات المجتمع المدني المحلي نفسها، التي اجتمعت للموافقة على الممثلين المذكورين. ومضت تقول إن السيدة كامارا هي منسق برنامج خدمات تعليم الأطفال في سيراليون، وإنه تم اختيارها بمعرفة اللجنة العاملة لبناء السلام التي تمثل عشرة منظمات من منظمات

يود أن يقترح أن تنظر اللجنة في توجيه الدعوة إلى السيدة إمّا كامارا للمشاركة في الاجتماع المخصص لسيراليون يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وإلى السيد إيمانويل نشيميريماننا إلى المشاركة في الاجتماع المخصص لبوروندي يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. واستطرد قائلاً إن الممثلين المقترحين للمجتمع المدني قد اختيرا من خلال عملية اختيار داخلية في كلا البلدين، وأن حكومتي البلدين تؤيد الاقتراح الخاص بدعوتكما.

٣٢ - السيد أكرم (باكستان): قال إنه نظراً لعدم وجود سوابق متفق عليها، فمن المهم للجنة أن تكون على بينة من الطريق الذي تسير عليه. فكل الأعضاء ينبغي أن يكونوا على علم تام بوضع وأنشطة المجتمع المدني الممثل والمعايير التي ينبغي توافرها. وأضاف أنه إذا كان الممثلان المذكوران قد حصلا بالفعل على موافقة الحكومتين المعنيتين، فليس أمام وفد بلاده إلا الموافقة، ولكن نظراً لأن هذا الإجراء يرسى قاعدة، فإنه يود الحصول على مزيد من المعلومات.

٣٣ - السيد ماهوترا (الهند): أعلن اتفاقه مع ما قاله ممثل باكستان، وقال إنه أياً كان الوقت الذي ستستغرقه المشاورات، فإن أعضاء اللجنة بحاجة إلى بعض المعلومات كتابية، حتى لو أرسلت هذه المعلومات بالبريد الإلكتروني. وأوضح أنه بالنسبة للحالة موضع النقاش، فإن وفد بلاده يؤيد توجيه الدعوة، على ألا يؤخذ هذا الإجراء كسابقة.

٣٤ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن وفد بلاده مثله مثل المتحدثين السابقين، ليس لديه مشكلة مع هذا الاقتراح، ولكنه يعتقد أن مثل هذا القرار ينبغي أن يتخذ بناء على طلب رسمي، وأن تكون موافقة الحكومة المعنية في الاجتماعات المخصصة للبلدان كتابية. وأضاف أنه من الممكن أن يكون هناك استثناء نظراً لقرب موعد الاجتماعات، على ألا يمثل ذلك سابقة. واستطرد قائلاً إن

٤٠ - السيدة جيني (المملكة المتحدة): قالت إن الشواغل التي أعرب عنها ممثل الصين لا أساس لها. فلا جدال في توسيع عضوية اللجنة. وأضافت أن دعوة ممثلي المجتمع المدني ممن وافقت عليهم الحكومات المعنية، سيمثل نهجاً مرناً وبناء من جانب اللجنة.

٤١ - السيد ناكير وتيماننا (بورووندي): قال إن وفد بلاده يؤيد بشدة مشاركة المجتمع المدني، ولكنه لم يستشر بقدر كاف فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية المقرر أن تتحدث أمام الاجتماع الخاص ببورووندي في الأسبوع التالي. وأعرب عن شكه في إمكان أن تمثل منظمة غير حكومية واحدة المجتمع المدني بأسره.

٤٢ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إنه لا يعلم أنه كانت هناك أي مشاورات على الإطلاق. وتساءل عن دعا المنظمة غير الحكومية إلى الاجتماع المخصص لبورووندي. وقال إنه إذا اعترض وفد بوروندي على قبول مشاركة منظمات غير حكومية، فإن على اللجنة أن تقصر مشاركة هذه المنظمات على تقديم تقرير غير رسمي قبل الاجتماع بيوم.

٤٣ - الرئيس: قال إن المشاورات جرت مع المنظمات غير الحكومية في بوروندي وسيراليون بموافقة تامة من الحكومتين المعنيتين. وأضاف أن هذه المشاركة لن تشكل سابقة: فعملاً بالمادة ٤ (ب) من النظام الداخلي المؤقت (PBC/1/OC/3)، فإن المشاورات جرت "بحسب الاقتضاء". وعملاً بالمادة ٦، فإن النظام الداخلي المؤقت "سيراجع في ضوء النشاط العملي للجنة، بحسب الحاجة".

٤٤ - السيد كابرال (غينيا - بيساو): قال إن للجنة الحق التام في التشاور مع أي إنسان تريد، لا مع المنظمات غير الحكومية وحدها، بل ومع ممثلي القطاع الخاص أو أعضاء المعارضة السياسية في البلد.

المجتمع المدني في ذلك البلد. أما السيد نشيميرمانا، فهو منسق الشراكة العالمية للوقاية من النزاع المسلح في بوروندي، وكان المنظم الرئيسي لمشاورات المجتمع المدني التي جرت في بوروندي في المدة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، وتم اختياره بالتصويت أثناء عملية المشاورات هذه. وسوف تدرج هذه المعلومات في شكل مناسب وتوزع على الأعضاء. وقالت إنه من المقترح أن يقوم هذان الممثلان - بصفة تجريبية - بتقديم تقرير في الاجتماع المخصص للبلد المعني.

٣٨ - السيد ليو زهينمين (الصين): قال إن مسألة إشراك المجتمع المدني في عملية لجنة بناء السلام تستحق دراسة جادة. فلا يجب أن تتخذ اللجنة قرارات على أسس مخصصة. وإنما ينبغي أن تخرج بقواعد شاملة، ولا ينبغي أن تعتبر الإجراءات التي ستتبع في الاجتماعات القادمة سابقة. وأضاف أن على اللجنة أن تقرر أنسب مرحلة للاستماع إلى المجتمع المدني. وأوضح أنه عندما أنشئت لجنة بناء السلام، حُدد أعضاؤها عمداً بواحد وثلاثين عضواً لكي تعمل بكفاءة. وبالتالي، فإن أي توسع في عضوية اللجنة التنظيمية نفسها، ينبغي أن يحدث بحذر شديد. أما فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات المخصصة للبلدان، فلا بد من الحصول على موافقة الحكومة المعنية، وإلا فإن عملية بناء السلام لن يكتب لها النجاح، واختتم كلمته قائلاً إن وفد بلاده يدعو إلى اتباع نهج حكيم يتسم بالحذر.

٣٩ - السيد ماجور (هولندا): قال إنه من الضروري للجنة أن تضع إجراءات مناسبة لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك الموجودة على الساحة والتي تستطيع تقديم مساهمة كبيرة. فهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تساهم بها. ورحب - كبداية - بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات القادمة المخصصة للبلدان.

- ٤٥ - السيد ماجور (هولندا): اقترح أن اللجنة ينبغي أن تمضي في عملها على أساس ضرورة دعوة المنظمات غير الحكومية إلى الاجتماعات المخصصة للبلدين في الأسبوع التالي، على أن يكون مفهوماً أن ذلك لا يشكل سابقة.
- ٤٦ - السيد ماهوترا (الهند): قال إنه بالنسبة لوفد بلاده، فإن قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم معلومات قبل الاجتماعات المخصصة للبلدان، سيكون أمراً كافياً. أما وأن اللجنة قد أصدرت دعوات في حالة اجتماعي سيراليون وبوروندي، فإن عليها أن تحترم هذه الدعوات. أما في المستقبل، فإن عليها أن تأخذ في حسابها شواغل البلد المعني.
- ٤٧ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن وفده يوافق على اقتراح ممثل هولندا، إذا وصلت موافقة كتابية من حكومة بوروندي. أما في المستقبل، فإن حضور المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يقتصر على تقديم المعلومات سلفاً.
- ٤٨ - السيدة غالاردو هيرنانديز (السلفادور): قالت إن أي إجراء تتخذه اللجنة سوف يحدد طريقة العمل في المستقبل، ومن وجهة نظرها، فإن على اللجنة أن تحدد - منذ البداية - إجراءات عقد المشاورات العادية مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع المدني.
- ٤٩ - السيد وولف (جامايكا): قال إنه يؤيد اقتراح هولندا بعد تعديله بمعرفة مصر. وأيد أيضاً وجهة النظر التي أعرب عنها ممثل الهند. بأن تكون اجتماعات اللجنة منفصلة في المستقبل عن المشاورات التي تدور مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- ٥٠ - الرئيس: قال إنه يفهم أن اللجنة تريد اعتماد الاقتراح المقدم من ممثل هولندا بعد تعديله بمعرفة ممثل مصر.
- ٥١ - وقد تقرر ذلك.
- ٥٢ - السيد عبد العزيز (مصر): سأل عما إذا كان الاجتماع علنياً أم مغلقاً.
- ٥٣ - السيدة ماكاسكي (الأمين العام المساعد، مكتب دعم بناء السلام): قالت إنه بالنسبة للسؤال عما إذا كان الاجتماع علنياً أم مغلقاً، يمكن القول بأنه سيكون مغلقاً في المستقبل، ما لم تر اللجنة خلاف ذلك، والبديل هو أن تقوم الأمانة بإجراء مشاورات قبل كل اجتماع لتحديد شكله.
- ٥٤ - السيد ماجور (هولندا): قال إن القاعدة هي أن يكون الاجتماع علنياً ما لم يكن هناك قرار محدد بأن يكون مغلقاً.
- ٥٥ - السيد كنيازيف (الاتحاد الروسي): قال إنه بالنسبة للمستقبل، فإن مسألة ما إذا كان الاجتماع علنياً أم مغلقاً ينبغي أن تقرر بمعرفة الأعضاء ككل.
- ٥٦ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن عقد أي جهاز لاجتماعاته بصورة علنية أو مغلقة يتوقف على طبيعة المناقشات. وحيث أن النظام الداخلي ينص على أن تعقد الاجتماعات "علناً أو بشكل خاص، حسب الاقتضاء"، فمن الواضح أنه ليست هناك قواعد في الواقع كما قال ممثل هولندا. وأضاف أن من رأيه إعطاء نصف يوم، بل ويوم كامل، للمنظمات غير الحكومية، ثم تعقد اللجنة بعد ذلك اجتماعاً مغلقاً.
- ٥٧ - السيد كابرال (غينيا - بيساو): قال إن الأعضاء يجتمعون الآن كلجنة تنظيمية، وبالتالي فمن الواضح أن الاجتماع مغلق. أما اجتماعات اللجنة بكامل أعضائها فينبغي أن تكون علنية.
- رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.